# عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية

م . د . شروق كاظم
كلية التربية للبنات – قسم العلوم التربوية والنفسية
جامعة بغداد

**خلاصة** تحاول هدة الدراسة التعرف على أسباب عزوف المرأة عن المشاركة بالعمل السياسى وقد تم اختيار عينة عشوايية من التدريسيات في جامعة بغداد والمستنصرية ودلك للوقوف على هدة الأسباب وبعد تحليل البيانات أشارت نتائح الدراسة الى ان أسباب العزوف عن المشاركة فى العمل السياسى هى أسباب سياسية بالدرجة الأولى تليها الأسباب النفسية والاجتماعية وقد اوصت الدراسة ببعض المقترحات والحلول لتفعيل دور المرأة ومشاركتها فى العمل السياسى

## المشكلة واهمية البحث:

لقد نال موضوع المراة اهمية بالغة فى كتابات الفلأسفة القدماء فقد كانت المراة فى حضارة وادى الرافدين تتمتع باستقلأل داتى يقرة القانون والعرف ولم يقتصر هدا الاستقلال على طبقة معينة بل كانت تتمتع بة المراة وعلى مختلف المستوايات وكان نظام العائلة حينداك نظاما ابويا وكان الاب هو الرئيس الاعلى فى البيت وقد اعطيت قاعدة الزواج بواحدة للمراة حرية التملك والبيع والشراء دون تاثير او تدخل من قبل الاب او الزوج فى معاملة المراة الخاصة (الحصري, ١٩٦٨).

اما المراة عند اليونان فقد كانت محصنة ولا تغادر البيت وتقوم بكل اعباء المنزل وهى محرومة التعليم وقد دعى فيثاغورس الى ضرورة تعليم المراة والى مساواتها مع الرجل بينما اكد افلاطون الى احتواء المراة فى جميع انشطة الحياة (العمايرة ٢٠٠٠). وقد اكد الاسلام على دور المراة فى المجتمع واعتبراها عنصرا مهما فى بناء

المجتمع السلامى وقد كان موقف الاسلام من المراة ثورة على المعتقدات السائدة فى عصرة من حيث الشك بانسانيتها كما اعطى الشرع للمراة حقوقها وكان دلك منسجما مع فطراتها وطبيعتها ومنها المساواة مع الرجل فى تحمل التكاليف العبادية المتمثلة فى الصوم والحج والزكاة على اساس كيان كل منهما كدلك تشمل المساواة فى التكاليف مشاركة المراة للرجل فى الجهاد وتتمثل فى اعداد الطعام للمجاهدين ولقد كان للمراة حرية اختيار الزواج بعد تمام اهليتها اما ادا كانت قاصرة فيكون للولى حق تزويجها ولا يحق للولى ارغامها على الزواج.

وكان للمراة فى الاسلام حق طلب فسخ الزواج وكدلك حق الطلاق مع النهى كما ورد فى الحديث الشريف(ابخض الحلال الى اللة الطلاق) . وقد كان للمراة حق العمل ادا لم تجد من ينفق عليها كما لها حق الملكية وحرية التصرف باموالها ومن الحقوق الاخرى التى اعطاها الاسلام للمراة هو حق التعليم وساواها مع الرجل ( جاسم, ١٩٨٧ ).

اما فى العصور المظلمة وبعد تدهور الدولة الاسلامية فقد كانت المراة معطلة عن اداء راسالتها لكن الحقوق التى اقرها الاسلام ضلت موجودة فى كتب الفقهاء رغم ان المجتمع لم ينفذ منها الكثير(السباعي ,١٩٦٦) وهذا يعود الى ان الحقوق التى اكتسبتها المراة فى الاسلام كانت حقوقا ثابتة جاء بها تشريع الهي ولا يستطيع احد تغيرة.

وبعد سقوط الدولة الاسلامية وقيام الدولة العثمانية فقد بقت السياسة التشريعية وذلك لتمسك الدولة بالتشريع الاسلامى , وكان حال المراة العراقية كباقى البلدان العربية محرومة من التعليم تقيدها العادات والتقاليد الاجتماعية فهى امراة خلقت للبيت ولأنجاب الاطفال ترتدى الحجاب باقصى صورة فلا راى لها واذا خرجت من البيت فهى تسير خلف الرجل , وبعد زوال الدولة العثمانية واحتلال العراق من قبل الانكليز وهى فترة قصيرة فقد بقت اوضاع المجتمع العراقى كما هى وخاصة الاوضاع الاجتماعية لأن الاستعمار حرص على تركها كما هى دون تدخل بالعادات والتقاليد وذلك انسجاما

مع سياستة . ان التغيرات الفعلية التى حدثت فى المجتمع العراقى كانت قد بدات بعد الاستقلال وشملت النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وقد نالت المراة نصيبها من هذة التغيرات , وقد ناضلت المراة حتى زرعت نواة النهضة النسوية يوم اسست اول جمعية نسوية باسم جمعية النهضة النسوية وبعد ذلك ظهرت العديد من الجمعيات الاحرى , كما شاركت المراة مع الرجل واسست نقابات مختلفة ونوادى اهلية واقامت المعارض السخصية(التوينجى, ١٩٨٩) .

بعد الحرب العالمية الثانية،تعرض واقع المرأة العربية للتذبذب،بسبب التناقضات الفكرية والاجتماعية التي استجدت تجاه دور المرأة وضرورة مشاركتها الفعلية في الحياة العامة،إذ كانت الظروف الاجتماعية السائدة آنذاك تحول دون مشاركة المرأة في المجتمع،لكن ظهور الاحزاب الوطنية في المرحلة ذاتها وما انبثق عنها من تجمعات نسوية،أسهم في تعزيز الدعوة الى اشتراك المرأة في الحياة السياسية،فكان لها اسهامات فاعلة في قضايا التحرر الوطني والدفاع عن حقوق المرأة ( انغرامز ١٩٨٥).

وبعد سقوط النظام الملكي في العراق،حدثت تغييرات في السياسة التشريعية الخاصة بالمرأة،ومنها صدور دستور (٢٧ تموز) ١٩٥٨م، وقانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩م.فقد نظم هذا القانون الاحوال الشخصية المتعلقة بالزواج والطلاق والحضانة مستمداً أحكامه من الشريعة الاسلامية دون التقييد بمذهب معين.ثم أجريت تعديلات على هذا القانون في العام ١٩٧٨م،وقد صاحب هذا التعديل تعبئة اعلامية واسعة النطاق.ولكن من الناحية الفعلية فإن تطبيق هذه التشريعات لم يكن متوازناً مع واقع المجتمع بل كانت تعبير عن فكر وستراتيجية النظام البعثي الحاكم آنذاك. وفي سنة ١٩٨٠م شاركت المراة في انتخابات المجلس الوطني،وحصلت على (١٦) مقعد من مجموع (٢٥٠) مقعداً.ثم ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في المجلس الوطني في العام ١٩٨٥م الى (٣٣) مقعداً من مجموع (٢٥٠) مقعدا. كما كان للمراة كذلك اسهامات من خلال

الاتحاد العام لنساء العراق وهو منظمة نسوية رسمية لها فروع في جميع المحافظات،ولم يكن هذا الاتحاد مجرد منظمة نسوية بل كان منظمة سياسية تعمل لصالح الحزب الحاكم.

إلا أن كل هذه التشريعات والممارسات البرلمانية والنقابية،لم تخرج عن الإطار الشكلي ذي الغايات الاعلامية لدعم صورة السلطة،ولم تمس جوهر الفعل التحرري المراد إطلاقه من طاقات المرأة المكبوتة منذ قرون.فالمرأة العراقية كانت ولاتزال تعاني من مشكلات كثيرة تحد من مكانتها وتشل قدرتها على المبادرة،مما جعلها تشعر على الدوام بعدم الاستقرار النفسي والمادي،الأمر الذي أثر سلباً على دورها في المجتمع.فالمآسي التي عاناها المجتمع العراقي لأكثر من ثلاثة عقود، خلفت الكثير من الصراعات النفسية والاجتماعية،وبصور شتى،منها عزوف المرأة عن المشاركة السياسية.فنحن اليوم نسمع عن الكثير من المؤتمرات والندوات التي تعقد بين مدة وأخرى من أجل تعزيز فاعلية المرأة وتحسين واقعها من خلال حثها على المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والسياسية.ولكن بالرغم من ذلك،مازالت مشاركة المرأة العراقية في العمل السياسي ضعيفة بسبب عدم الاستقرار السياسي،وضعف نشاط المنظمات المدافعة عن حقوقها،فضلاً عن عدم تطبيق القوانين المتعلقة بهذه الحقوق.وإذا كان قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت،والصادر في العام ٢٠٠٤م،قد ضمن للمرأة نسبة لا تقل عن (٢٥)% من مقاعد البرلمان،أي نسبة الربع على الأقل من المشاركة السياسية العامة،إلا أن هذه المشاركة ستقتصر فيما يبدو على النخب النسوية (المثقفة والنقابية والحزبية)،إذ لا توجد أي مؤشرات واقعية ملموسة على وجود صلة عضوية وتفاعلية بين هذه النخب وبين القاعدة السكانية العريضة للنساء في العراق.

إن قضية المرأة غير منفصلة عن القضايا الأساسية الأخرى في المجتمع.ولذلك فإن المطالبة بدمج المرأة في العملية السياسية،يتطلب منها حقاً خلق نوع من التوازن المتكافئ في العلاقة بينها وبين الرجل.وقد سعت العديد من

المؤتمرات،التي أشرنا إليها،الى إظهار دور المراة وأهمية مشاركتها الدينامية في حياة المجتمع،وتم اصدار العديد من التوصيات التي تعطي للمرأة الحق في الاندماج الكامل في عملية التنمية المجتمعية من خلال مشاركتها المتكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.لكن المرأة العراقية ما تزال للأسف بعيدة عن القيام بمثل هذا الدور الإيجابي،إذ يمكن تحديد عدد من العوائق التي تقف أمامها،وتحول دون مشاركتها العمل السياسي،ومنها:

* شعور المرأة بعدم الاستقرار النفسي والمادي بسبب الضغوط الحالية التي تعيشها،فضلاً عن حوادث العنف ومشكلات التفكك الاسري. وكل ذلك يخلق نوعاً من الشعور بالغربة وعدم الانتماء.

* عدم استقرار الاوضاع السياسية ولعدة عقود في المجتمع العراقي،الأمر الذي أثر سلباً في الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

* العادات والتقاليد: فالثقافة السائدة في مجتمعنا هي ثقافة أبوية ذكورية تحدّ من دخول المرأة المعترك السياسي.

* العمل السياسي يتطلب بعض المهارات التي لاتتوافر عند الكثير من النساء بسبب أنماط التنشئة الاجتماعية المحافظة،وهذا يحد من مشاركتها في النشاطات السياسية.

* بعض النساء يعتقدن أن العمل السياسي يؤثر سلباً في دورهن التربوي في رعاية الأسرة والأطفال،فضلاً عن المخاطر التي ترافق العمل السياسي.

- هنالك شريحة في المجتمع ومنها النساء يرين أن العمل في قطاعي التعليم والصحة يعطي فرصاً أكثر للمرأة في تحقيق الذات،مما هو عليه الأمر لو انخرطت في العمل السياسي.

**اهداف البحث:**

يهدف البحث الحالى الى التعرف على :

- اسباب عزوف المراة عن المشاركة بالعمل السياسى.

- ايجاد الحلول والمقترحات المناسبة.

**حدود البحث**

يقتصر البحث الحالى على التدريسيات فى جامعة بغداد والجامعة المستنصرية للعام الدراسى (٢٠٠٤-٢٠٠٥).

**تحديد المصطلحات**

المشاركة السياسية: - هى مشاركة المراة فى صنع القرارات فى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمشاركة فى مؤسيسات المجتمع المدنى مثل الاحزاب والنقابات ووسائل الاتصال الجماهيرى.

الجانب السياسى:- هو الوضع السياسى الدى تعيشة المراة والذى يحد من مشاركتها فى العمل السياسى .

الجانب النفسى:- هو شعور المراة بالاغتراب وفقدان الامن وعدم والاستقرار.

الجانب الجتماعى:- هو المعوقات الاجتماعية التى تقف كعائق امام مشاركة المراة فى العمل السياسي.

التدريسيات:- هى المدراسات فى جامعة بغداد والجامعة المستنصرية من حملة الماجستير والدكتوراة.

## منهجية البحث

**العينة:**

شملت عينة البحث (١٠٠) من التدريسيات فى الجامعة, (٥٠) من التدريسيات من جامعة بغداد , و(٥٠) من التدريسيات من الجامعة المستنصرية.

**الاداة:**

قامت الباحثة باستخدام الاستبيان المفتوح وقد وزع على عينة استطلاعية بلغ عددها (٢٥) استاذة وبعد الحصول على الاجابات تم تفريغها وتحليلها وصياغة فقرايها وقد صنفت الى ثلاث مجالات (الجانب السياسى, الجانب النفسى, الجانب الآجتماعى). لقد تم عرض الفقرات وعددها (٣٠ ) فقرة على مجموعة من الخبراء لغرض تقويم صياغة الفقرة ومدى ملائمتة للهدف الذى وضعت لاجلة وقد اعتمدت الباحثة على نقطة اتفاق الخبراء على صلاحية الفقرة وبنسبة (٨٠%) فاذا كانت النسبة الاتفاق عاى صلاحيتها مساوية او اعلى تعتمد الفقرة, واما ان كانت اقل من ذلك ترفض الفقرة او تعدل. وقد حازت الفقرات على النسبة المتفق عليها عند او اعلى من (٨٠%).

وللتحقق من ثبات الاستبيان فقد اعتمدت الباحثة طريقة اعادة الاختباروذلك عن طريق تطبيقه مرتين على مجموعة من التدريسيات عددها (٣٠) تدريسية وقد بلغ معامل الثبات (٨٠%) مما يدل ان الاداة ذات مؤشر جيد لاستقرار اجابات العينة خلال التطبقين.

**الوسائل الاحصائية :**

١- معادلة فيشر لتقدير قوة الفقرة وقد اعطيت (صفر) للاجابة ( لايمنع مشاركتى ) ودرجة واحدة ( يمنع مشاركتى احيانا ) ودرجتان للاجابة (يمنع مشاركتى).

٢- معامل ارتباط بيرسون.

**النتائج وتفسيرها:**

بعد تحليل البيانات التى جمعت من افراد العينة اشارة نتائج الدراسة الى ان اسباب عزوف المراة عن المشاركة فى العمل السياسي هى اسباب سياسية بالدرجة الاولى وتليها الاسباب النفسية وبعد ذلك الاسباب الاجتماعية ويمكن استعراض النتائج كالاتى:

ان المراة العراقية تمتنع عن المشاركة السياسية لاسباب منها الشك فى اقوال السياسين وقد حصلت على معدل قوة قدره (١,٩١) وبنسبة (٩٦%) وفقدان الامن على معدل قوة قدره (١,٨٧) وبنسبة (٨٩%) وكثرة الاحزاب السياسية وعدم وضوح اهدافها عاى معدل قوة قدره (١,٦٧) وبنسبة (٨٣%) ووجود الاحتلال عاى معدل قوة قدره (١,٦٣) وبنسبة (٨٠%) وغياب القانون بمعدل قوة قدره (١,٤٩) وبنسبة (٧٥%) , يبدو من خلال النتائج اعلاه ومن خلال قراة ملحق (١) ان اسباب عزوف المراة عن المشاركة هى اسباب سياسية لها علاقة بالظروف التى يعيشها العراق من عدم استقرار سياسي وفقدان الامن وغياب القانون وغموض اهداف وبرامج الاحزاب وظروف الاحتلال فضلا عما رسبته حقبة النظام السابق من عقدة الرعب من فكرة العمل السياسي خارج اطار الحزب الواحد.

جدول(١,١)

فقرات مجال السياسى حسب تكرارها والنسبة المئوية

| ت | الفقرة | درجة الحدة | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ٥ | الشك فى اقوال السياسين. | ١,٩١ | %٩٦ |
| ٤ | كثرة الاحزاب السياسية. | ١,٧٨ | %٨٣,٥ |
| ٣ | وجود الاحتلال. | ١,٦٣ | %٨٠ |
| ٢ | غياب القانون. | ١,٤٩ | %٧٥ |
| ٦ | مخاطر العمل السياسي. | ١,٤٣ | %٧٢ |
| ٧ | عدم وضوح اهداف المنظمات والاحزاب. | ١,٤٤ | %٧٢ |
| ١٠ | تخبط القائمين على المنظمات والاحزاب. | ١,٤٣ | %٧٢ |
| ٩ | اجرات النظام السابق التعسفية مع المنتمين الى احزابا اخرى. | ١,٤ | %٧٠ |
| ١ | كثرة المنظمات النسوية. | ١,١٧ | %٥٩ |

وقد اثبت الدراسة ان هناك اسباب نفسية جعلت المراة تبتعد عن ممارسة العمل السياسي(جدول١.١) منها فقدان الامن وقد حصلت هذة الفقرة على معدل قوة قدره (١,٧٨) وبنسبة (٨٩,٤%) و الشعور بالاغتراب على معدل قوة قدره (١,٥٢) وبنسبة (٧٦%) والخوف من العمل السياسي بمعدل قدروة (١,٤١) وبنسبة (٧٠%) والشعور بالاحباط بمعدل قدروة (١,٠٥) وبنسبة (٥٣%) والخوف من التجمعات الكبيرة بمعدل قوة قدروة (٠.٤٦) وبنسبة (٤٦%) . ان الظروف التى مرت بالمراة العراقية اثرت نفسيا عاى قدراتها على التعامل مع المتغيرات التى حدثت فى المجتمع , فااشعور بالاغتراب والاحباط وعدم الاستقرار النفسي ما هى الا مخرجات جاءت نتيجة الظروف الصعبة التى مرت على المجتمع ومنها وضع المراة٠(جدول١.٢).

جدول(١,٢)

فقرات المجال النفسي حسب تكرارها والنسبة المئوية

| ت | الفقرة | درجة الحدة | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١٢ | فقدان الامن | ١,٧٨ | %٨٩,٤ |
| ١١ | الشعور بالاغتراب | ١,٥٢ | %٧٦,٤ |
| ١٧ | الخوف من العمل السياسي | ١,٤١ | %٧٠,٥ |
| ١٦ | ضعف الرغبة فى العمل السياسي | ١,٢٩ | %٦٤ |
| ١٤ | الشعور بالاحباط | ١,٠٥ | %٥٣ |
| ١٨ | الشعور بالتوتر عند مواجهة المشكلات | ٠,٩٤ | %٤٧ |
| ١٩ | الخوف من التجمعات الكبيرة | ٠,٩٢ | %٤٦ |
| ١٥ | الشعور بالملل. | ٠.٨٨ | %٤٤ |
| ١٣ | ضعف السيطرة على العواطف | ٠,٤٧ | %٢٣ |

اما الاسباب الاجتماعية فقد احتلت ذكورية المجتمع على معدل قوة قدروة (١,٤١) وبنسبة (٧٠% ) والالتزام الاسرى وضعف دعم الاسرة على معدل قوة قدرة (١,١) وبنسبة (٥٠%) .

جدول(١,٣)

فقرات المجال الاجتماعي حسب تكرارها والنسبة المئوية

| ت | الفقرة | درجة الحدة | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ٢٧ | ذكورية المجتمع | ١,٤١ | %٧٠,٥ |
| ٢٤ | الالتزام الاسرى | ١,٠ | %٥٠ |
| ٢٨ | صعوبة التعامل مع الاخرين. | ١,٠ | %٥٠ |
| ٣٠ | ضعف دعم الاهل. | ١,٠ | %٥٠ |
| ٢٥ | عدم الاستقلال المادي | ٠,٧ | %٣٨ |
| ٢٦ | ضعف المسئولية الاجتماعية. | ٠,٧ | %٣٥ |
| ٢١ | الخوف من نظرة المجتمع. | ٠,٧ | %٣٥ |
| ٢٣ | العمل الوظيفي. | ٠,٦٤ | %٣٢ |
| ٢٩ | مشاكل شخصية. | ٠,٦٤ | %٣٢ |

من خلال ما تقدم يتضح لنا ان الاسباب الاجتماعية (جدول١.٣) ومنها ذكورية المجتمع كانت احد الاسباب التى جعلت المراة تمتنع عن المشاركة فالعادات والتقاليد السائدة احيانا تفرض بعض الانماط السلوكية ومنها تفضيل الرجل عاى المراة فى العمل السياسي اما فيما يتعلق الالتزامات الاسرية والعمل الوظيفى كما اسارت نتائج الدراسة فلم تحتل نسبة عالية قياسا بالاسباب الاخرى. وبناءا على هذه النتائج توصى الدراسة بما يلى.

* تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وهي الآن كثيرة عددياً في الساحة العراقية،لكنها تعاني من ضعف الفاعلية.

* الأخذ بنظر الاعتبار الدور المزدوج الذي تقوم به المرأة،داخل الأسرة وفي عموم المجتمع، والاستفادة من الطاقات التي تمتلكها في مشاريع التنمية المجتمعية بكافة أشكالها.

* انشاء مركز للدراسات يختص ببحوث المرأة ومعالجة المشكلات التي تعاني منها،سواء كانت نفسية أم إجتماعية.

* التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية وخاصة الجهات التي تعتني بشؤون المراة.

* يمكن للاعلام أن يؤدي دوراً مميزاً في تفعيل دور المرأة في المجتمع.

## المصادر

التونجي ,عبد الوهاب.( ١٩٨٩) .حقوق المرأه في الشريعة مجلة العدالة. ابوظبي.

الحصري, ساطع. (١٩٦٨). مذكراتي فى العراق. بيروت: دار الطليعة.

العمايرة, محمد حسن. (٢٠٠٠). اصول التربية. عمان: دار المشية للنشر.

السباعي, مصطفي.( ١٩٦٦). المرأه بين الفقه و القانون دراسة شرعية وقانونية واجتماعية المكتبة العربية. حلب : سوريا.

انغرامز, دورين ( ١٩٨٥ ). الناهضات في العراق – كفاح المرأه العراقية و نضالها في سبيل التحرر و التطور التقدم , ترجمة سليم طه التكريتي و برهان عبد التكريتي . بغداد: دار المنصور.

جاسم, فاروق ابراهيم (١٩٨٧). المركز القانوني للمرأه . دراسة لحقوق المرأه التشريعات العراقية النافذة بغداد: مطبعة اسعد.